الأمم المتحدة

TD/B/C.II/MEM.2/9

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
18 April 2011
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية
اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التعاون الدولي:
التعاون بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي
الدورة الثالثة
جنيف، ٢٣-٢٥ شباط/فبراير ٢٠١١

تقرير الدورة الثالثة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التعاون الدولي: التعاون بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي

المعقود في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١١

المحتويات

الصفحة

أولاً - موجز مقدم من الرئيس ٢
ألف- البيانات الافتتاحية ٢
باء - النمو التعويضي والقدرات الإنتاجية: هل نتجه نحو نموذج جديد للتنمية؟ ٣
جيم- سد الفجوة التكنولوجية: هل يختلف الأمر بالنسبة للتعاون بين بلدان الجنوب؟ ٥
دال - البُعد الإقليمي للتنمية الصناعية ٦
هاء - تقوية القطاع الأولي بواسطة الروابط بين بلدان الجنوب ٩
واو - توسيع حيز السياسات في جدول أعمال التجارة بين بلدان الجنوب ١١
زاي- جلسة الظهيرة ١٣
ثانياً - المسائل التنظيمية ١٤
ألف- انتخاب أعضاء المكتب ١٤
باء - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل ١٤
جيم- الوثيقة الختامية للدورة ١٥
دال - اعتماد التقرير ١٥

المرفق

الحضور ١٦

(A) GE.11-50679 050511 100511

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً – موجز مُقدَّم من الرئيس

ألف – البيانات الافتتاحية

١- ركّزت الدورة الثالثة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التعاون الدولي: التعاون بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي، على الاستفادة من الروابط بين بلدان الجنوب في بناء القدرات الإنتاجية في البلدان النامية. وعُقدت هذه الدورة بُعيد التوقيع على النص النهائي للاتفاق المتعلق بالنظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية، وفي الوقت الذي بدأت فيه المنظمة تحضيراتها لعقد الأونكتاد الثالث عشر في الدوحة العام المقبل.

٢- وأشار السيد بتكو دراغانوف، نائب الأمين العام للأونكتاد، في ملاحظاته الافتتاحية، إلى أن الأزمة الحالية قد استحثت التفكير النقدي في نُهج العمل المألوفة المتبعة في الاستراتيجيات الإنمائية. وقال إن التكامل والتعاون بين بلدان الجنوب في وضع السياسات العامة الصناعية والتجارية وتلك المتعلقة بالاقتصاد الكلي أمران حاسمان في هذا الصدد، وقد جعلت أمانة الأونكتاد منهما محور جدول أعمالها المتعلق بالتعافي واستعادة التوازن على الصعيد العالمي، الذي بُني على فكرة "العولمة على هدْي التنمية".

٣- ولاحظ السيد لويس مانويل بيانتيني (الجمهورية الدومينيكية)، وهو رئيس مجلس التجارة والتنمية ورئيس اجتماع الخبراء هذا، أنه من الممكن هندسة التعاون بين بلدان الجنوب بحيث يرفع الإنتاجية في البلدان النامية ويكرّر التجارب التي نجحت في آسيا وفي مناطق أخرى من العالم. وقال كذلك إن التكامل والتعاون بين البلدان النامية قد يكون فعالاً في التصدي للتحديات المناخية خلال العقود المقبلة.

٤- وشدد متكلمان رئيسيان – هما السيدة أميركا باستيداس كستانيادا، نائبة وزير التعاون الدولي لدى وزارة التخطيط والتنمية في الجمهورية الدومينيكية؛ والسيد خوان فرانسيسكو بايين مانسيرو، مساعد وكيل وزارة التجارة والاستثمار في وزارة الصناعة والإنتاجية في إكوادور – على أهمية الروابط بين بلدان الجنوب ولا سيما التكامل الإقليمي في المجالين الاقتصادي والمالي في الدفع بعجلة الانتعاش الاقتصادي في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي مع إحراز تقدم في جدول الأعمال الإنساني والاجتماعي في الوقت نفسه. وتمت مناقشة إنشاء فضاءات تعاونية في إطار مبادرات متنوعة، كرابطة تكامل أمريكا اللاتينية (*Associação Latino-Americana de Integração*) والجماعة الكاريبية، والمنتدى الكاريبي، ومنظومة تكامل أمريكا الوسطى (*Sistema de la Integración Centroamericana*) واتحاد أمم أمريكا الجنوبية (*Unión de Naciones Suramericanas*)، إلى جانب تأثيرها في النمو والحد من الفقر.

باء – النمو التعويضي والقدرات الإنتاجية: هل نتجه نحو نموذج جديد للتنمية؟

٥- خلال الجلسة الأولى، أعطى الخبراء نبذة عن بعض الاتجاهات والتحديات الرئيسية الناشئة عن بروز جهات فاعلة جديدة على الصعيد العالمي من بلدان الجنوب، وعن الفرص المتاحة لتطوير القدرات الإنتاجية عن طريق زيادة التعاون بين بلدان الجنوب، وعن تداعيات ذلك على إدارة اقتصاد عالمي متعدد الأقطاب.

٦- وتم بشكل مفصل وصف انتقال خلق الثروات من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية. وقدم الخبراء بيانات بشأن تراجع ثقل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في الاقتصاد العالمي تدريجياً وبشأن صعود اقتصادات نامية مثّلت ٧٠ في المائة من النمو العالمي على مدى السنوات العشر الماضية. وبالرغم من أن هذا الاتجاه يعود بالأساس إلى النمو السريع الذي شهدته الصين والهند، فإن جميع المناطق النامية، بما فيها أفريقيا جنوبي الصحراء، قد بدأت تُظهر علامات تقدم حقيقي. وناقش الخبراء كذلك بعض تداعيات تلك التغيرات على الصعيد الاقتصادي الكلي التي تتمثل في ارتفاع حجم القوة العاملة العالمية إذ انضم أكثر من مليار عامل إليها من البلدان النامية، وفي التحول الحاصل في موازين الحسابات الجارية إذ تسجل البلدان النامية فوائض بينما تسجل بعض البلدان المتقدمة النمو حالات عجز كبير. واقترن التحول في الثروة بتعاظم أهمية التجارة بين بلدان الجنوب والاستثمار الأجنبي المباشر، وأشار الخبراء إلى أنه من شأن زيادة التكامل بين البلدان النامية أن يؤدي إلى تحقيق تلك البلدان مكاسب تفوق بكثير ما يحققه المضي في تنفيذ جدول الأعمال التقليدي المتعلق بتحرير التجارة بين الشمال والجنوب.

٧- ولوحظ أن البلدان النامية لم تتمتع جميعها بفترة من النمو المتواصل وتقارب مستويات الدخل. فتزايُد الطلب على الموارد الطبيعية، وما يرتبط بذلك من ارتفاع في أسعار السلع الأساسية، قد ضغط على العديد من البلدان النامية المستوردة للأغذية بينما لم تتمكن غيرها من تسخير عائدات الموارد لتنويع هياكل الإنتاج بحيث تبتعد عن السلع الأساسية وتتجه إلى قطاعات تنشئ عدداً أكبر من فرص العمل. والواقع أن الصين بمفردها تمثل ٩٠ في المائة مما تحقق في مجال الحد من الفقر على الصعيد العالمي في الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٥، عندما انحدرت نسبة الفقراء من ٤١ في المائة من عدد السكان إلى ٢٦ في المائة، وظلت معدلات الفقر مرتفعة بشكل حاد في أغلبية أقل البلدان نمواً. وانتُقي إنشاء فرص العمل بوصفه تحدياً مزمناً بالنسبة للعديد من البلدان في جهودها لمكافحة الفقر. وعلاوةً على ذلك، قدّم الخبراء براهين تشير إلى وجود فجوة تكنولوجية متعاظمة فيما بين البلدان النامية اعتماداً على مقياس مجموع الاستثمار في أنشطة البحث والتطوير وعدد طلبات الحصول على براءات الاختراع. ولا يفتأ التفاوت يتزايد داخل العديد من البلدان النامية السريعة النمو إذ لم تتنزل تلقائياً مكاسب النمو لتنتفع بها الشرائح الأفقر في المجتمع، في غياب سياسات اجتماعية مناسبة.

٨- وأبرز الخبراء كذلك أهمية تحول حاسم ثانٍ حصل خلال العقد الماضي وتمثل في الابتعاد تدريجياً عن "أصولية" السوق التي طبعت التفكير في الشؤون الإنمائية في الماضي القريب. فقد اعترفت المؤسسات المالية الدولية في واشنطن متأخرةً بمواطن القصور في النهج القائم على "المقاس الموحد" الذي تم الترويج له في تسعينات القرن الماضي، وهي حالياً أكثر استعداداً لأن تضع في اعتبارها مؤشرات التنمية البشرية (عوض المؤشرات الاقتصادية البحتة) في قياس أداء البلدان، وأكثر استعداداً لاعتماد رؤية للتنمية أكثر ميولاً إلى "النزعة الإنتاجية". وقد صار أيضاً هذا التحول في النموذج ممكناً بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية التي أجبرت العديد من البلدان الأعضاء في منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي على اعتماد حِزم ضخمة من الحوافز، وبسبب الأبحاث الحديثة التي تشير إلى أن الاقتصادات المتقدمة، بما فيها اقتصاد الولايات المتحدة، ما انفكت تتبع سياسات صناعية لا مركزية حتى قبل عام ٢٠٠٨. وتنفَّذ هذه السياسات في الكثير من الأحيان على صعيد الولايات حيث تؤدي الوكالات العمومية دوراً حاسماً في إنشاء ودعم شبكات لربط الشركات بالجامعات وبأصحاب الرساميل المخاطرة.

٩- ويتطلب اعتماد نظرة "إنتاجية" للتنمية اضطلاع القطاع العام بدور مباشر أكبر في الاقتصاد واعتماد سياسات صناعية عامة تشجِّع تنويع الهيكل الإنتاجي وتضمن تحسيناً متزايداً لنوعية السلع المصدّرة. وبعبارة محددة، جادل الخبراء بالقول إنه ينبغي لحكومات البلدان النامية أو لوكالاتها المتخصصة أن تُحدِّد تلك السلع التي تُنتجها اقتصادات نشطة لها نفس الموارد، وأن تدعم من بينها تلك التي تنتجها الشركات المحلية بالفعل. واتضحت أهمية التعلم من بلدان أخرى وتبادل الخبرات بين النظراء بوصفهما ركيزة بالغة الأهمية في هندسة السياسات الإنمائية. ففي تايوان المقاطعة الصينية، مثلاً، أنشأت الحكومة أمانة للجمع بين الخبرة الأجنبية والمعارف المحلية من أجل التعجيل بوتيرة تحسين وتنويع هيكل الإنتاج. وأشار الخبراء إلى أن الأونكتاد في موقع يؤهله لكي يكون منتدى مشابهاً لتبادل التجارب السياساتية على الصعيد القُطري، ولتيسير التعلُّم وتشجيع تكييف السياسات الناجحة في الاقتصادات النامية.

١٠- واقترح الخبراء كذلك إنشاء مجمعات صناعية ومناطق لتجهيز الصادرات بهدف اجتذاب الرساميل الداخلية والأجنبية لتمويل صناعات مستهدَفة، بيد أنهم شدّدوا بالقدر نفسه على أهمية السياسات الاجتماعية وخطط إعادة التوزيع في تيسير توزيع عوائد النمو بين الفقراء. واتفق الخبراء كذلك على الفوائد التي يمكن أن تعود بها تجارة أكثر تحرراً لكنهم حذروا من تنفيذ سياسات التحرير الاقتصادي على نحو متسرّع أو غير متوازن خاصة في مرحلة مبكِّرة من التنمية. وشدّدوا على ما لترتيب الإصلاحات ترتيباً مناسباً ما من أهمية بالغة وتدارسوا تجربة عدة بلدان من أمريكا الوسطى وتجربة الجمهورية الدومينيكية التي حررت التجارة مع الولايات المتحدة الأمريكية بواسطة اتفاق التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وبلدان أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية.

١١- وساعدت تلك المناقشات على رسم ملامح مُرتكز جديد للسياسة الإنمائية ينبني على محاور هي: (أ) التنسيق الاقتصادي وتبادل المعلومات بين بلدان الجنوب، (ب) التعاون بين القطاعين الخاص والعام، (ج) اعتماد سياسات صناعية ترمي إلى رعاية التنويع الاقتصادي وتشجيع القطاعات الاقتصادية النشيطة.

جيم - سد الفجوة التكنولوجية: هل يختلف الأمر بالنسبة للتعاون بين بلدان الجنوب؟

١٢- ناقشت الجلسة الثانية إمكانية دعم التكامل بين بلدان الجنوب لنقل التكنولوجيا والمعارف. وتمت دراسة عدة تجارب إقليمية بقدر كبير من التفصيل.

١٣- وحدد الخبراء الاحتياجات والتحديات الخاصة التي تواجهها منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) حيث ظل أثر الاستثمارات في العلوم والتكنولوجيا والابتكار دون التوقعات على مدى العقد الماضي. ورغم أوجه التحسن في الترابط الرقمي وغيره من المؤشرات، فإن مستويات الدخل والإنتاجية في المنطقة ظلت منخفضة، وتواجه العديد من البلدان الأعضاء في الإسكوا مشاكل كبيرة في القدرة التنافسية مقارنة مع اقتصادات نامية أخرى. فأنجحُ النتائج التي تتوصل إليها الأبحاث المحلية تُنشر عادة في منابر غربية ويستفيد من ثمراتها المجتمع العلمي الدولي أكثر من البلدان العربية. وإدراكاً من الإسكوا لهذه الصعوبات، أنشأت مركزاً للتكنولوجيا، يوجد مقره في عمان بالأردن، للمساعدة في تقوية نُظم العلم والتكنولوجيا والابتكار وتعزيز أوجه التآزر والتكامل على المستوى الإقليمي، للحد من الفجوة التكنولوجية التي تفصل هذه المنطقة عن مناطق أخرى من العالم.

١٤- وفي هذه الجلسة، تم بإيجاز عرض الخدمات التي يقدمها المركز. ومن جملتها تقديم خدمات العلم والتكنولوجيا والابتكار وخدمات تطوير وإدارة الابتكار لقطاعات تتراوح بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال والطاقة. وشارك المركز كذلك في تطوير نظام تكنولوجيا خاص بالمنطقة.

١٥- ودرس الخبراء كذلك حالة المركز الدولي للعلم والتكنولوجيا والابتكار الخاص بالتعاون بين بلدان الجنوب، الذي أُنشئ برعاية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في عام ٢٠٠٨ وتستضيفه ماليزيا. ويقدم المركز التدريب للعلماء وأخصائيي التكنولوجيا وجهات تقرير السياسات في المسائل المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار. ويهدف المركز إلى إنشاء روابط دائمة بين المؤسسات الأكاديمية والشركات على الصعيدين الوطني والدولي. ويركز بالأساس على المياه والطاقة والصحة والزراعة والتنوع البيولوجي وينفِّذ برامج في مناطق عدة من العالم.

١٦- وفي الختام، ناقش الخبراء ما إذا كانت الشركات عبر الوطنية من بلدان الجنوب في موقع أفضل لرعاية التنمية من نظيراتها من بلدان الشمال. وتم بيان كيف أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الجنوب لا تزال تقل عن سُبُع الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، وكيف أن ارتفاعها في السنوات الخمس عشرة الأخيرة يكاد يُعزى كلياً إلى الشركات عبر الوطنية التي توجد مقراتها في البرازيل والصين والهند وماليزيا والمكسيك والفلبين والاتحاد الروسي وجنوب أفريقيا وتايلند وتركيا. وفضلاً عن ذلك، اشتمل الاستثمار الأجنبي المباشر بين بلدان الجنوب على استثمارات دائرية واستثمارات من الملاذات الضريبية وإليها، الأمر الذي من المرجح أن يحرِّف التقديرات المتوفرة، وتركزت تلك الاستثمارات بالأساس في الموارد الطبيعية وفي المجالات القليلة الاعتماد على التكنولوجيا وفي قطاع الخدمات.

١٧- وتم كذلك بيان أن الشركات عبر الوطنية من بلدان الجنوب تطبّق إلى حد كبير في طريقة عملها نفس المبادئ التي تطبّقها الشركات عبر الوطنية من بلدان الشمال، أي أنها ترمي بالدرجة الأولى إلى تحقيق أقصى قدر ممكن من العوائد للمساهمين وإلى تحسين مركزها الاستراتيجي (على المدى البعيد)، عوض أن تستهدف دعم تنمية البلدان المضيفة. لذلك، فإنه من المرجح أن تحد نفس الحواجز التي حالت دون استفادة البلدان المضيفة من الاستثمار الأجنبي المباشر التقليدي بشكل كامل من الأرباح التي يمكن تحقيقها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين بلدان الجنوب. والواقع أنه في جميع التجارب الإنمائية الناجحة بمساعدة الشركات عبر الوطنية التي ناقشها الخبراء، سعت البلدان المضيفة إلى اجتذاب الشركات عبر الوطنية لكنها بنت أيضاً قدرة استيعابية داخلية لتشجيع استبقاء فيضها في الداخل ونقل التكنولوجيا إلى الشركات المحلية. ولهذا السبب، ينبغي رسم السياسة المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والسياسة الصناعية العامة جملةً من أجل اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاعات الأكثر قدرة على تحقيق التنمية وزيادة أثر تلك الاستثمارات في الاقتصاد المحلي إلى أقصى حد ممكن.

دال - البُعد الإقليمي للتنمية الصناعية

١٨- نظرت الدورة في إمكانية أن تقوي الروابط بين بلدان الجنوب القدرات الإنتاجية في الصناعة التحويلية وإمكانية تبادل البلدان النامية للدروس المستفادة في مجال الإدارة. وشدَّد الخبراء على أن العلاقة بين الدول والأسواق تتغير منذ الأزمة المالية. فقد عادت التنمية إلى جدول أعمال السياسات و"لا تنمية بدون دولة إنمائية". والتركيز منصب حالياً على كيفية جعل السياسات الصناعية تخدم أغراض التنمية بفعالية. غير أن السياسة الصناعية تتضمن مجموعة معقدة من السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية، ومستويات التنمية والقدرات المؤسسية في الوقت الراهن عوامل محددة لمدى فعالية تلك السياسات. وفضلاً عن ذلك، ولأن الأمر يتطلب مشاورات لتحديد الأولويات، فإن هناك دائماً خطر السقوط رهينة للمصالح

الشخصية. وتم اقتراح أربعة إجراءات لتقليل ذلك الخطر إلى أدنى حد: (أ) يجب توضيح دور الجهات العامة والخواص في كل مرحلة من مراحل عملية وضع السياسة العامة؛ (ب) ينبغي في كل عمل سياساتي تحديد المنافع الممكنة للأطراف المشارِكة والتزاماتها؛ (ج) ينبغي وضع آليات للرصد؛ (د) يجب ضمان حرية الصحافة من أجل دعم تنفيذ السياسة العامة.

١٩- وأثناء مناقشة التجربة البرازيلية في السياسة الصناعية، ذهب الخبراء إلى أن الأولويات السياسية كانت في السابق على رأس جدول الأعمال لكن اهتمام السياسة الصناعية حالياً قد تحوَّل إلى التركيز على الاستثمار والابتكار والصادرات ودعم مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتمت الإشارة إلى ضرورة اتباع نهج تطوري حتى تنجح السياسة الصناعية اعتباراً للوقائع والتحديات التي يواجهها ممارسو السياسات العامة في الاقتصادات المفتوحة ونظراً للأزمة العالمية الحالية. ورأى الخبراء أن هذا من شأنه أن يساعد على مجابهة التحديات التنافسية التي تواجهها قطاعات مختلفة، ويُساير مستوى التنمية في البلد، ويُعين على تصور الاتجاه الذي ينبغي أن يمشي فيه اقتصادها. ولا تزال البلدان النامية متخلفة عن الركب من حيث تطوير سياسات صناعية فعالة، ويمكن لشبكات السياسات بين بلدان الجنوب أن تساعد على بناء قدرات مؤسسية فعالة لسد الفجوة التنافسية التي تفصلها عن العالم المتقدم النمو.

٢٠- وتمت الإشارة إلى أن النظريات التجارية القائمة على الميزة النسبية الثابتة بيّنت أن بلدان الشمال وبلدان الجنوب شركاء تجاريون بالطبيعة وأن التجارة بين بلدان الجنوب ستُحدث تشوهات وبالتالي فإنها أقل كفاءة. ولا يزال قدر كبير من المشورة السياساتية، على الصعيدين الوطني والدولي، يستند إلى هذا النهج الجامد. إلا أن ثمة حاجة إلى نهج بديل ونشيط يستند إلى مبادئ تقسيم العمل وتقاسم الإنتاج والتغلُّب معاً على شُحّ الموارد في الجنوب. وتمت، بقدر كبير من التفصيل، مناقشة مسألة ما إذا كان من الممكن أن تصبح الصين قطباً للتصنيع والنمو يساند بلداناً أخرى في الجنوب، وخاصة أقل البلدان نمواً. فتجارة الصين أكبر بكثير من تجارة بلدان نامية أخرى وهي تتصرف كمحور للصناعة التحويلية للبلدان النامية إذ تستورد منها منتجات مصنعة لزيادة معالجتها وإعادة تصديرها إلى الشمال. غير أن واردات الصين من أقل البلدان نمواً قليلة ولا تزال السلع الأساسية تشكل جزءاً كبيراً منها.

٢١- وذهب خبراء بالقول إلى أنه، بعد الأزمة الآسيوية لعامي ١٩٩٧ و١٩٩٨، صار النمو في الصين مقترناً بالنمو في البلدان العالية الدخل، عوض أن يصيرا منفصلين. وقد زاد هذا الأمر المخاطر على المدى القصير بالنسبة للبلدان النامية إذ اشتد الترابط بين دورات الأعمال التجارية. وأصبحت المخاطر ذات الصلة على المدى البعيد كبيرة بشكل خاص بالنسبة للبلدان النامية، إذ من غير المرجح أن تواصل الصين تسجيل نمو بمعدل ١٠ في المائة سنوياً إلى ما لا نهاية. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال قدرات الصين على إنتاج القطع والمكوِّنات في ارتفاع، بينما المحتوى المستورَد من صادراتها في انخفاض. ورأى البعض أنه من

الممكن أن تتحول الصين أيضاً إلى إنتاج السلع الاستهلاكية بكمية أكبر مما سيخفِّض وارداتها من بلدان نامية أخرى. وتمت الإشارة أيضاً إلى أنه من المستبعد استنساخ نموذج الإوز الطائر الجنوب – آسيوي بين الصين وبلدان نامية أخرى لأن الكثير من الاستثمار الأجنبي المباشر الآتي من الصين ذا طبيعة "دائرية". وللتغلب على تلك المخاطر، لا بد من التعاون التكنولوجي والصناعي بين البلدان النامية ولا بد من اعتماد سياسات تطلعية تشجِّع الشراكات بين القطاعين العام والخاص وأشكال التعاون التقني.

٢٢- وتمت مناقشة تجربة أوروغواي من حيث الاستفادة من الروابط بين بلدان الجنوب في بناء القدرات الإنتاجية في البلدان النامية. وتم تسليط الضوء على العوامل الداخلية والخارجية التي أدت إلى تواصل نمو أوروغواي على مدى السنوات السبع الماضية التي شهدت معدَّل بطالة ومعدَّل تضخم منخفضين. وناقش الخبراء سياسة أوروغواي الصناعية في سياق التزامها بالسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي. وتمت دراسة المجالات التي تحظى بالأولوية في سياسة البلد الصناعية على مدى الفترة ٢٠١١-٢٠١٥، مع التشديد على الدور الذي تؤديه كل من النقابات والحكومات وأصحاب العمل. وتتطلب السياسة الصناعية رؤية على المدى البعيد إلى جانب تحديد أهداف على المديين القصير والمتوسط. وتتضمن سياسات أوروغواي الصناعية تطوير قطاعات صناعية ومجمعات صناعية وبرامج لتطوير الشركات المحلية وتقديم التدريب للعاملين والتركيز على المحتوى المطلوب من المنتجات المحلية، إلى جانب تدابير أخرى. وترتبط أوروغواي بالاقتصاد العالمي، جزئياً، عن طريق السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، التي وضعت صكوكاً هامة تتعلق بالسياسات، ومنها ما يتعلق بالحواجز التعريفية وغير التعريفية وبالحصص العامة أو الحصص من منتجات معينة. وتوجد داخل السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي أشكال عدم تناسق أدت إلى ظهور سلاسل إنتاج في ثلاثة قطاعات هي: صناعة السيارات، والطاقة الشمسية، وبناء السفن. ويموّل تنمية هذه القطاعات صندوق أمريكا الوسطى لتثبيت النقد (*Fondo para la Convergencia Estructural del MERCOSUR* (FOCEM)) والمصرف البرازيلي للتنمية. وشدَّدت دراسة حالة السياسات الصناعية لأوروغواي على ضرورة التعاون داخل المنطقة من أجل تنويع الإنتاج كما شدَّدت على أهمية الأبعاد الاجتماعية للسياسة الصناعية والتي ينبغي أن تشمل الرفاه الاجتماعي.

٢٣- وناقش الخبراء أيضاً حالة السودان التي استفادت من التعاون بين بلدان الجنوب لكنها تواجه حالياً عوائق في إنتاج الإيثانول بسبب معايير واتفاقات دولية. وفي هذا السياق، تمت الإشارة إلى أن بلداناً نامية خسرَت قدراً كبيراً من حيز السياسة بسبب الاتفاقات الدولية وإلى أن ذلك الحيز قد يتضاءَل أكثر إذا ما سُمِحَ لجولة الدوحة من المفاوضات التجارية في إطار منظمة التجارة العالمية أن تُختَتَم بشكلها الحالي. واعتبر الخبراء أن اتفاقات الشراكة الاقتصادية أكثر تقييداً لحيز السياسة العامة من الاتفاقات المتعددة الأطراف، إذ لا توفر المرونة التي تحتاجها البلدان المنخفضة الدخل. والأسباب نفسها التي تحتج بها البلدان المتقدمة النمو لحماية قطاعاتها الزراعية تنطبق أيضاً على حماية البلدان النامية لقطاعاتها

الصناعية. وتناول الخبراء كذلك مشاكل البلدان المتوسطة الدخل في ارتقاء سلسلة القيم، وتحقيق التكامل بين الاقتصادات الأصغر والاقتصادات المهيمنة في منطقتها. وتمت الإشارة إلى أن بعض قواعد التجارة الدولية قد تخلق صعوبات للبلدان النامية الراغبة في ارتقاء سلسلة القيم. وذُكرت إندونيسيا كمثال على ذلك حيث استطاعت الارتقاء في سلسلة القيم عن طريق فرض رسوم تصدير على الخشب. ودرس الاجتماع كذلك بالتفصيل سُبل معالجة العوائق المالية التي تواجهها البلدان النامية عن طريق التعاون بين بلدان الجنوب. وأبرز الخبراء بوجه خاص الدور الذي تؤديه مصارف التنمية في إتاحة تمويل ثابت على المدى الطويل للبلدان النامية.

هاء – تقوية القطاع الأولي بواسطة الروابط بين بلدان الجنوب

٢٤- في ظل الارتفاع الذي تشهده حالياً أسعار السلع الأساسية، ناقش الاجتماع سبل تقوية القطاع الأولي في البلدان النامية عن طريق التعاون بين بلدان الجنوب والاستفادة من التجارب الماضية. وناقش الخبراء تجربة أفريقيا جنوبي الصحراء أثناء ارتفاع أسعار السلع الأساسية الذي بدأ في عام ٢٠٠٣. وتمت الإشارة إلى أن هذه كانت أطول فترة ارتفعت فيها أسعار السلع الأساسية منذ خمسينيات القرن الماضي وإلى أنه يجوز أن يُطلق عليها اسم "الدورة العملاقة" التي يمكن فيها للأسعار أن تبقى مرتفعة لعدة سنوات. وقيل إن هذا الارتفاع في الأسعار، الذي يحرّكه الطلب المتزايد في قطاع الوقود الأحيائي في البلدان المتقدمة النمو وكذلك النمو الاقتصادي وارتفاع عدد السكان في البلدان النامية، دعَم النمو الاقتصادي في البلدان المصدرة للسلع الأساسية. وسجلت أفريقيا جنوبي الصحراء معدل نمو بلغ ٥,٦ في المائة سنوياً في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٨، وارتفع دخل الفرد فيها إلى أعلى مستوى في تاريخها حتى الآن. ورغم ذلك النمو، لا تزال مستويات الفقر مرتفعة وزاد عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر. ولا تزال بلدان الشمال أكبر مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة والمعونة بالنسبة لأفريقيا جنوبي الصحراء. واقترح البعض أنه ينبغي أن تحقق أفريقيا جنوبي الصحراء تكاملاً أكبر مع أسواق التصدير في الجنوب وأن تغتنم الفرص السانحة بفضل الابتكارات التقنية التي قادتها بلدان الجنوب. وتتيح أسواق التصدير في الجنوب، خاصة في الصين، فرصاً هائلة لتصدير السلع الأساسية خاصة منها المنتجات غير المجهّزة والمنتجات غير المميَّزة. وفي حالة غابون، تحول بالفعل سوق الخشب عن الاتحاد الأوروبي باتجاه الصين. ومن الممكن الاستفادة من ابتكارات بلدان الجنوب في تصميم تكنولوجيات مناسبة تَستخدم بكثافة القوة العاملة في أفريقيا جنوبي الصحراء.

٢٥- وناقش الاجتماع بعض أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب التي قامت بها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ولا سيما البرنامج الخاص للأمن الغذائي في بلدان النقص الغذائي المنخفضة الدخل الذي ركز على التعاون من أجل بناء القدرات الإنتاجية، ومبادرة منظمة

الأغذية والزراعة المعنية بتزايد ارتفاع أسعار المواد الغذائية التي ركزت على تبادل الخبرات وتحسين المناخ السياساتي العام. ولوحظ أن أقل البلدان نمواً أصبحت، منذ ثمانينيات القرن الماضي، مستوردة صافية للمنتجات الزراعية والغذائية وأن الفجوة التي تفصل بين وارداتها وصادراتها ما فتئت تتسع بسرعة. وفي هذا السياق، قدم البرنامج الخاص للأمن الغذائي، الذي أُطلق في عام ١٩٩٦، المساعدة للمزارعين في البلدان الفقيرة بوسائل وتكنولوجيات سهلة التكييف. واشتملت الموارد المتاحة على فريق من الخبراء والتقنيين الذين عملوا مباشرة مع المجتمعات المحلية الريفية ومع المزارعين، فعلموهم كيفية إدخال تحسينات بسيطة على وسائل الري، وزراعة الزهور، وتربية المواشي، وغير ذلك. ودعم أولئك الخبراء كذلك أنشطة الإرشاد الزراعي الوطنية وغيرها من الخدمات.

٢٦- وبدأ تنفيذ مبادرة البرنامج الخاص للأمن الغذائي بمشروع رائد، ثم وسعت في عام ٢٠٠٢ لتدعم برامج أكبر تملكها البلدان بغرض تحقيق الأمن الغذائي ودعم برامج إقليمية لتحقيق الأمن الغذائي، مع التركيز على البلدان التي أبدت التزاماً سياسياً قوياً بإدخال تحسينات على الأمن الغذائي. وكانت الغاية من البرنامج زيادة إنتاجية الأغذية وتحسين سُبُل كسب الرزق في الأرياف وفرص الحصول على الغذاء، وتضمَّن إصلاحات سياساتية وجهوداً لتقوية المؤسسات وبناء القدرات. وفي ذلك السياق، يقوم التعاون بين بلدان الجنوب على أساس اتفاق ثلاثي الأطراف يُخطِر بموجبه البلد المتلقي (المضيف) وبلد نامٍ أكثر تقدماً (البلد المتعاون) منظمة الأغذية والزراعة برغبتهما في المشاركة في مبادرة التعاون بين بلدان الجنوب في إطار البرنامج الخاص للأمن الغذائي. فيُرسَل فريق صياغة مشترك بين منظمة الأغذية والزراعة والبلد المتعاون إلى الميدان ليعمل مع البلد المضيف على وضع اتفاق تعاون بين بلدين من بلدان الجنوب. وتصوغ منظمة الأغذية والزراعة الاتفاق الثلاثي بين حكومتي البلد المتعاون والبلد المضيف ومنظمة الأغذية والزراعة نفسها. ويعيّن خبراء وتقنيون لمدة سنتين إلى ثلاث سنوات وتتقاسم الأطراف تكاليف المشروع. وفي كثير من الأحيان ينضم طرف رابع إلى مثل هذا الاتفاق ويكون في العادة مؤسسة تمويل.

٢٧- ونوقشت في الاجتماع كذلك المبادرة المعنية بتزايد ارتفاع أسعار المواد الغذائية. وهي مبادرة أُطلقت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وتتضمَّن رصد للأسواق عن كثب على الصُعد الوطني والإقليمي والدولي؛ وجمع ردود السياسات القُطرية والسياسات المعنية بسلع أساسية محددة، إلى جانب تحليل الاستجابة على مستوى السياسات وآثار تلك السياسات وطنياً وإقليمياً وعالمياً. وكانت الغاية من هذه المبادرة وضع دليل للسياسات العامة والأعمال البرنامجية على الصعيد القُطري من أجل التصدي لارتفاع أسعار الأغذية. ورأى الخبراء أنه ينبغي أن يشتمل ذلك على ما يلي: (أ) الكيفية التي تصدت بها البلدان لارتفاع أسعار الأغذية ومدى فعالية ما اتخذته من إجراءات؛ (ب) التحليل الشامل للسياسات والتدابير التي من الممكن اتباعها؛ (ج) آثارها على المنتجات المحلية وعلى المستهلكين والميزانيات داخل البلد وفي بلدان أخرى.

٢٨- وأعرب الخبراء عن قلقهم إزاء تباطؤ نمو الإنتاج الزراعي. فقد ساهمت عوامل ارتفاع أسعار النفط والاحترار العالمي وتراجع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بسبب التصنيع والتمدُّن، جميعها، في تراجع معدل النمو في القطاع الزراعي بشكل حاد، إذ انخفض من معدل ٣,١ في المائة في الفترة ما بين ١٩٥٠ و١٩٧٣ إلى ١,٢ في المائة في العقدين الماضيين. وتصادف هذا النقص في العرض مع ارتفاع مفاجئ في الطلب العالمي على المنتجات الزراعية أججَّه النمو السريع للسكان والدخل في العديد من البلدان النامية وسرعة توسع أنواع الوقود الأحيائي. ويزيد عدم التوافق هذا من حدة تقلب الأسعار وانعدام الأمن الغذائي في العديد من البلدان النامية. وأقر الخبراء كذلك بوجود تشوهات كبيرة تُعرّض حالة الاقتصادات الفقيرة لمزيد من الخطر، كتكثيف استخدام الحواجز التقنية أمام التجارة ودعم المنتجين المحلين في البلدان المتقدمة النمو.

٢٩- وفي ضوء هذه المقاييس، عُرضت على المندوبين الاستراتيجية الناجحة التي اعتمدتها الحكومة الصينية والقائمة على تقوية أنشطة البحث والتطوير في المجال الزراعي وزيادة تدخّل الحكومة. وناقش الخبراء كذلك الأنشطة بين بلدان الجنوب التي هي جزء لا يتجزأ من استراتيجية التنمية الزراعية الصينية والتي تنفَّذ على الصعيدين الإقليمي والعالمي في مجالات تعاون مختلفة. (التدريب وتنمية الموارد البشرية والمعونة الغذائية والاستثمار الأجنبي المباشر).

٣٠- واتفق الخبراء على أن للتعاون بين بلدان الجنوب أهمية متزايدة بالنسبة لتطوير اقتصادات الجنوب. ونوقشت بعض الأمثلة على التعاون بين بلدان الجنوب في الأرجنتين والبرازيل. وتمت كذلك دراسة مسألة إنتاج الوقود الأحيائي مقابل إنتاج الأغذية. وألح مندوبون من عدة دول أعضاء على أنه ينبغي للأونكتاد أن يُجري دراسات مفصلة عن التعاون بين بلدان الجنوب في مجال الزراعة. وتم التلميح أيضاً إلى أن باستطاعة الأونكتاد أن يؤدي دوراً في تبادل التجارب بين البلدان.

واو - توسيع حيز السياسات في جدول أعمال التجارة بين بلدان الجنوب

٣١- تم التشديد في الجلسة الختامية على أهمية إعادة هدفي الإنتاجية والعمالة إلى صميم جدول الأعمال الإنمائي من أجل الاستفادة من المزايا المرتبطة بتوسع التجارة بين بلدان الجنوب لأغراض التنمية ومن أجل ربط الفرص التجارية بعملية بناء القدرات الإنتاجية.

٣٢- وتناول الخبراء بالتحليل "عقد التنمية الضائع" الذي تم خلاله اعتماد سياسات تكيف هيكلية غير مدروسة ومستلهَمة من "أصولية" السوق، فأعاقت التنمية وزادت التفاوت والتوترات الاجتماعية سوءاً. وحتى يتم استيعاب هذا الدرس، شدد الخبراء والمندوبون على ضرورة توسيع حيز السياسات في البلدان النامية من أجل التغلب على الأزمة الحالية. وأشاروا كذلك إلى أن السياسات المستمدة من النظرية الكينيزية التي يراد بها الاستفادة من القدرات الإنتاجية الموجودة قد لا تكون كافية للارتقاء باقتصادات البلدان النامية. ورأى الخبراء أنه

يجب أن ترافق السياسات الاقتصادية الكلية التقليدية سياساتٌ يكون الغرض منها بناء قدرات جديدة وكفالة الإدماج الاجتماعي.

٣٣- واتفق الخبراء على ضرورة وضع خطط إنتاج بعيدة المدى تشمل الصناعة والزراعة والخدمات، مع مراعاة القضايا الاجتماعية والبيئية إلى جانب الشواغل التقليدية المتعلقة بالإنتاجية والنمو. واعتُبر تيسير الحصول على التمويل والائتمان أمراً أساسياً وكذلك تطوير مؤسسات الخدمات العامة كالكهرباء والنقل والسلع العامة، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم.

٣٤- ومن الضروري كذلك، حسب الخبراء، تهيئة بيئة أكثر تمكيناً للتنمية على المستوى العالمي. فقد رأوا، من جهة، أن إصلاح النظام المالي العالمي أمر في غاية الأهمية بالنسبة للحد من تقلب أسواق المال وضمان مصادر لتمويل التنمية يمكن التعويل عليها. ومن جهة أخرى، رأوا أنه ينبغي لاتفاقات التجارة الثنائية والمتعددة الأطراف أن تتيح للبلدان النامية ولوج الأسواق في تلك القطاعات التي تتمتع فيها بميزات نسبية مع إتاحة حيز سياسات كاف لتلك البلدان كي تحمي صناعاتها الاستراتيجية غير المهيأة بعد لمواجهة المنافسة الدولية. وبينما تمت تلبية تلك الشروط جزئياً في الاتفاقات المبرمة في إطار منظمة التجارة العالمية، فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة للأغلبية العظمى من اتفاقات التجارة الحرة المبرمة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب التي أجبرت البلدان النامية على منح تخفيضات تعريفية هائلة. ويجب أن يكون توسيع التجارة بين الاقتصادات المتكاملة في الجنوب وتقويةُ روابطها لبنةً أساسيةً في البنية العالمية الجديدة للتنمية. وناقش الخبراء إنجازات جولة ساو باولو من المفاوضات حول النظام العالمي للأفضليات التجارية بين البلدان النامية الذي يتضمن معدلات تخفيضات تعريفية متوسطها ٢٠ في المائة على ٧٠ في المائة من السلع المتداولة. واتفقوا على أنه ينبغي أن توسع التنازلات التي قُدمت خلال تلك الجولة لتشمل البنود التعريفية المتبقية وعلى أنه ينبغي أن يزداد عدد البلدان الأعضاء، كما اتفقوا على أن تركِّز البلدان الموقِّعة في المستقبل بشكل أكبر على تنسيق السياسات العامة وعلى إدراج اتفاقات خاصة بشأن تقاسم الإنتاج من أجل تحقيق أكثر ما يمكن من وفورات الحجم.

٣٥- وفي هذا الصدد، يمكن أن تكون جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا مثالاً ناجحاً للتعاون بين البلدان النامية. وناقش الخبراء تجربة الرابطة المذكورة وشددوا على نجاحها في رعاية التعاون بين بلدانٍ على درجات متفاوتة جداً من التنمية. وتتطلع البلدان الأعضاء إلى إنشاء سوق موحدة بحلول عام ٢٠١٥، تشمل أيضاً حرية تدفق السلع والخدمات والاستثمار وزيادة حرية تنقل اليد العاملة مع تعزيز التعاون والمساعدة المتبادلة في الوقت نفسه من أجل تضييق الفجوة الإنمائية داخل الرابطة وبين الرابطة وباقي العالم. وعلى المستوى التنفيذي، أُنشئت في عام ٢٠٠٩ فرقة عمل رفيعة المستوى تابعة للرابطة بغرض رسم مخطط عام لها يتعلق بالتواصل الإقليمي، تكون الغاية منه ضمان تزامن الخطط القطاعية داخل إطار عمل

الرابطة ومناطقها دون الإقليمية. وتتضمن هذه الآلية آليات مبتكرة لتمويل الهياكل الأساسية يمكن أن تكون مثالاً يُحتذى لتجمعات أخرى من البلدان النامية.

٣٦- وناقش الخبراء أيضاً البرنامج الاستشاري للوجستيات التجارة الذي وضعه البنك الدولي وأُطلق بغرض مساعدة البلدان النامية على تحسين فرصها في ولوج الأسواق عن طريق إجراءات استيراد وتصدير فعالة وسهلة وخاضعة للمساءلة. ومن شأن تكاليف المعاملات المرتبطة بالإجراءات التنظيمية أن تعوق أنشطة التصدير بشكل كبير على نحو ما تؤكده التقديرات الأخيرة التي تشير إلى أن توفير ١٠ في المائة من الوقت الذي تستغرقه تلبية الشروط التنظيمية قد يؤدي إلى زيادة صادرات أفريقيا جنوبي الصحراء بنسبة قد تصل ٦,١ في المائة. وركز برنامج البنك الدولي على تبسيط الوثائق والإجراءات ومواءمتها وتطوير أنظمة تفتيش قائمة على تقييم المخاطر ونظام تخليص جمركي لفائدة التجار الممتثلين، وعلى زيادة الأتمتة وتكنولوجيا خدمات الدفع وتقديم الوثائق.

٣٧- وفي الختام، ناقش الخبراء تجربة مركز التجارة الدولية في دعم التعاون بين بلدان الجنوب وتشجيع التجارة بينها. وما فتئ المركز يعمل منذ ثمانينيات القرن الماضي على المستوى الإقليمي من أجل تحديد الفرص وأوجه التكامل ومن أجل تيسير تشاطر التجارب الناجحة. ويستكشف المركز حالياً إمكانية زيادة تدفقات التجارة بين فييت نام وأفريقيا جنوبي الصحراء.

زاي - جلسة الظهيرة

٣٨- تمت خلال هذه الجلسة، التي نُظمت بالاشتراك مع البعثة الدائمة لفرنسا، مناقشة جدول الأعمال الإنمائي الذي وضعته الرئاسة الفرنسية لمجموعة الـ ٢٠. وتمت الإشارة إلى أن جدول أعمال مجموعة الـ ٢٠ الذي وُضع في سيول في عام ٢٠١٠ تضمن نحو ١٩ هدفاً، أربعة منها ستحظى بالأولوية بغية الإسراع في تحقيقها. وتلك الأولويات الأربع هي تدعيم الهياكل الأساسية في البلدان النامية، وضمان الأمن الغذائي، وتقديم الحماية الاجتماعية، وحشد الموارد من أجل التنمية. وفيما يتعلق بتطوير الهياكل الأساسية، هناك حاجة إلى مصارف تنمية إقليمية ومتعددة الأطراف كي تنسق أعمالها فيما يتعلق بمشاريع محددة. وستقترح الرئاسة الفرنسية تدابير لتشجيع الإنتاج الزراعي. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تحسين إدارة وتنسيق السياسات في مجال المنتجات الزراعية من أجل منع حدوث الأزمات ومن أجل إدارتها بشكل أفضل. وفي الأخير، ومن أجل التصدي لما لتقلب أسعار المواد الغذائية من آثار ضارة، ستطلب الرئاسة الفرنسية إلى منظمات دولية كبرى بذل مجهودات متضافرة كي تستحدث أدوات للتحوط من المخاطر. أما فيما يخص حشد الموارد، فقد تمت الإشارة إلى أن هناك حاجة إلى إقامة أنظمة ذكية لمكافحة التهرب من الضرائب. وبالإضافة إلى ذلك، رأى

المشاركون أن من الممكن، بل ينبغي حشد مصادر تمويل مبتكَرة. وتمت مناقشة نموذجي البرازيل والنرويج.

٣٩- وناقش الخبراء تداعيات ضيق حيز السياسات على ضمان الأمن الغذائي وأهميةَ الشفافية في إنفاق الموارد. وتكرر القول إن قرارات مجموعة الـ ٢٠ تستند إلى توافق الآراء الذي قد يكون من الصعب تحقيقه. ونوقشت المسائل التي لم يتم بعد التوصل إلى توافق في الآراء بشأنها داخل مجموعة الـ ٢٠، ومنها خطط السلع المعفاة من الرسوم ومن الحصص لفائدة أقل البلدان نمواً، وتخفيف المعايير الدولية بالنسبة لصادرات أقل البلدان نمواً، ودعم التعاون الاقتصادي الإقليمي داخل أفريقيا، والالتزام المالي لبرنامج المعونة من أجل التجارة. وتم التشديد على أهمية جسر الهوة بين الوكالات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأمم المتحدة. وتم تسليط الضوء على الفجوة المالية المتعاظمة بين الموارد المطلوبة من أجل التصدي لتغير المناخ وغيره من الشواغل العالمية، والمساعدة الإنمائية الرسمية المتاحة. وتم في هذا الصدد أيضاً التشديد على أهمية اتخاذ إجراءات في الوقت المناسب إزاء أي أزمة تحدث في أي جزء من العالم لأنها لن تؤثر فقط في البلدان النامية وإنما ستؤثر كذلك في البلدان المتقدمة النمو، علاوة على أن تكاليفها ستكون أعلى ما لم تُتخذ إجراءات في الوقت المناسب.

ثانياً - المسائل التنظيمية

ألف - انتخاب أعضاء المكتب

٤٠- انتخب اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الافتتاحية، أعضاء المكتب التالية أسماؤهم:

الرئيس: السيد لويس مانويل بيانتيني مونيغ (الجمهورية الدومينيكية)

نائب الرئيس - المقرر: السيد جوآنس إيكابراسيتيا تاندجونغ (إندونيسيا)

باء - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٤١- اعتمد اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الافتتاحية، جدول الأعمال المؤقت للدورة (الوارد في الوثيقة TD/B/C.II/MEM.2/7). وفيما يلي جدول أعمال الدورة:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- الاستفادة من الروابط بين بلدان الجنوب في بناء القدرات الإنتاجية في البلدان النامية

٤- اعتماد تقرير الاجتماع.

جيم - الوثيقة الختامية للدورة

٤٢- اتفق اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الختامية المعقودة يوم الجمعة، ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١١ ، على أن يُعدّ الرئيس موجزاً للمناقشات.

دال - اعتماد التقرير

٤٣- في الجلسة العامة الختامية أيضاً، أذن اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، لنائب الرئيس - المقرر بأن يقوم، تحت إشراف الرئيس، بوضع الصيغة النهائية للتقرير بعد اختتام الاجتماع.

المرفق

الحضور*

١- حضر الدورة ممثلو الدول الأعضاء التالية:

الاتحاد الروسي
إثيوبيا
أذربيجان
الأرجنتين
الأردن
ألمانيا
إكوادور
إندونيسيا
أنغولا
أوروغواي
أوغندا
أوكرانيا
إيطاليا
البحرين
البرازيل
بلغاريا
بنغلاديش
بنن
بوتان
بولندا
بيلاروس
تايلند
توغو
الجزائر
الجمهورية التشيكية
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
الدانمرك
زامبيا
زمبابوي
السودان
غابون
غانا
فرنسا
الفلبين
فنلندا
فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)
فييت نام
قبرص
قيرغيزستان
كازاخستان
الكاميرون
كوت ديفوار
ليسوتو
مالي
مدغشقر
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
موريشيوس
ميانمار
نيبال
نيجيريا
هايتي
هنغاريا

* للاطلاع على قائمة المشاركين انظر الوثيقة TD/B/C.II/MEM.2/Inf.3.

٢- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

الاتحاد الأفريقي
الصندوق المشترك للسلع الأساسية
الاتحاد الأوروبي
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
مركز الجنوب

٣- وكانت منظمات الأمم المتحدة التالية ممثلة في الدورة:

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٤- وحضرت الدورة الوكالات المتخصصة أو المنظمات ذات الصلة التالية:

منظمة العمل الدولية
منظمة التجارة العالمية
مركز التجارة الدولية

٥- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في اجتماع الخبراء:

الفئة العامة

المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة
المنظمة الكاميرونية لتشجيع التعاون الاقتصادي الدولي

٦- وقد وُجهت الدعوة إلى المتحدثين التالية أسماؤهم لحضور اجتماع الخبراء:

السيدة أمريكا باستيداس **كاستانييدا**، نائبة وزير التعاون الدولي، وزارة التخطيط والتنمية، الجمهورية الدومينيكية

السيد خوان فرانسيسكو بايين **مانسيرو**، مساعد وكيل وزارة التجارة والاستثمار في وزارة الصناعة والإنتاجية في إكوادور

السيد أندرو **مولد**، من كبار علماء الاقتصاد، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

السيد خوسيه مانويل **سالازار**، مدير تنفيذي، قطاع العمالة، منظمة العمل الدولية

السيد روبرت **ويد**، أستاذ علوم الاقتصاد، كلية لندن للاقتصاد

السيد فؤاد **مراد**، مدير تنفيذي، مركز التكنولوجيا في الإسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بيروت

السيد بيسواجيت **دهار**، مدير عام، نظام الأبحاث والإعلام، نيودلهي

السيد راجنيش **نارولا**، أستاذ الأعمال التجارية الدولية، جامعة ريدينغ

السيد جواو كارلوس **فرّاز**، مدير، مصرف التنمية البرازيلي

السيد مارتن **كور**، مدير تنفيذي، مركز الجنوب

السيد أوما **سوبرامانيان**، كبير المتخصصين في تطوير القطاع الخاص، مجموعة البنك الدولي

السيد ألبرتو **ديمون**، سفير، بعثة الأرجنتين

السيدة روني **سوراكوسوماه**، مساعدة المدير – الرئيس، شعبة المبادرة من أجل التكامل داخل رابطة بلدان جنوب شرق آسيا وتضييق الفجوة الإنمائية فيما بينها

السيد ماسوما **فاروقي**، زميل أبحاث زائر، الجامعة المفتوحة، المملكة المتحدة

السيد زوو **تشانغسينغ**، نائب المدير العام، مركز تشجيع التجارة الزراعيـــة، وزارة الزراعة في جمهورية الصين الشعبية